

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧١٧**

الاثنين، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد الأنصاري
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا وأبيدجان وكينشاسا، ١٤ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/421 و Corr.1)

07-42531 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا وأبيدجان وكينشاسا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/421 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

شغل ممثلا البلدين المذكورين آنفا المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ من ممثل غانا يطلب فيها دعوة السيدة ليلى راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في هذا البند بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وإذا لم اسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ليلى راتسيفاندريهامانانا،، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة راتسيفاندريهامانانا إلى شغل المقعد المخصص لها على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2007/421 و Corr.1، اللتان تتضمنان تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها السفراء الأربعة التالون عن بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا: السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، الذي، بالترافق مع السيد إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، قاد البعثة الموفدة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا؛ والسيدة كارين بيرس، القائمة بالأعمال للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة، التي ستقدم إحاطة إعلامية بالنيابة عن السفير جونز باري؛ والسيد جورج فوتو - بيرناليس، الممثل الدائم لبيرو، الذي قاد البعثة الموفدة إلى أبيدجان؛ والسيد جان - مارك دي لا سابليير، الممثل الدائم لفرنسا، الذي قاد البعثة الموفدة إلى كينشاسا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كومالو.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم تقريرا عن بعثة المجلس الموفدة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا، التي اضطلعنا بها بصورة مشتركة مع السفير جونز باري ممثل المملكة المتحدة.

إن أحد أهم الأعمال التي اضطلعنا بها هو قضاء وقت طويل في أديس أبابا مع الرئيس كوناري وكبار المسؤولين الآخرين في مناقشة مسائل تنتهي دائما بعرضها

على هذا المجلس وهو يحاول أن يجد سبيلا نتمكن به، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، من جعل عملنا أكثر سلاسة وفهم مواقف هيئتين مختلفتين اتفق أنهما تعالجان مسائل مماثلة.

كما أن أحد أهم الأعمال التي اضطلعنا به في أديس أبابا عقد اجتماع رسمي لمجلس الأمن مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأسفر ذلك الاجتماع عن إصدار بيان طلبنا من الرئيس أن يعممه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وكان أحد الأمور التي أسفر عنها اجتماعنا مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هو التوصل إلى اتفاق على عقد هذه الاجتماعات التشاورية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على الأقل مرة واحدة في السنة، إذا أمكن ذلك، وفي كل من العاصمتين. وقد يحضر ممثلو الاتحاد الأفريقي إلى هنا، أو قد نذهب إلى هناك، ولكننا سنجتمع على الأقل مرة واحدة في السنة. كما ناقشنا المسائل المشتركة التي تعرض على هذا المجلس لأن معظم القرارات التي نتخذها تنبع من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وناقشنا مع الرئيس كوناري مسألة كانت مهمة للغاية بالنسبة لبعثتنا وهي مسألة كانت مقبلة ألا وهي: رحلتنا إلى السودان. وكانت المناقشة تتصل بالعمل الذي يمكن أن يقوم به هذا المجلس فيما يتعلق بإعداد قرار بشأن السودان. وناشد الرئيس كوناري، كما هو مبين في الفقرة ٢٠ من الوثيقة المعروضة علينا، مجلس الأمن ''اتخاذ قرار يأذن بالعملية ويوصي بالتمويل في إطار الأمم المتحدة'' (S/2007/421، الفقرة ٢٠). وقال السيد كوناري انه يرى ''أن من شأن ضمان التمويل أن يتيح أعدادا كافية من القوات الأفريقية للحفاظ على الطابع الأفريقي للعملية'' (المصدر نفسه)، وفقا للاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وكما يعلم المجلس، فإن هناك مشروع قرار معروض علينا قدمته المملكة المتحدة، بوصفها البلد الرائد. ونحن ننظر في مشروع القرار، ولكننا نود فقط أن نتأكد من أن يبقى في إطار الروح التي تحلينا بها خلال الرحلة. وكانت هي روح للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان في معالجة المسائل المتعلقة بدار فور. وتلك الروح هامة للغاية فيما يتعلق بما سيتم تضمينه في القرار، الذي ينبغي أن يكون بالأساس قرارا للتنفيذ.

وحينما وصلنا إلى الخرطوم اجتمعنا مع وزير الخارجية أجاوين، إلى جانب بعض موظفيه الرفيعي المستوى، بمن فيهم حكام ولايات دار فور الثلاث. وناقشنا معهم مشاعر القلق التي يشعر بها المجلس حيال الحالة في دار فور. وفي وقت لاحق، اجتمعنا أيضا مع الرئيس البشير، وأكد الرئيس البشير ووزير الخارجية أجاوين كلاهما، على النحو المبين في الفقرة ٢٤ من التقرير، على قبولهما التام للعملية المختلطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقالا إنهما يقبلان العملية بدون أي شروط وتوقعا أن يمضي مجلس الأمن قدما وأن يتخذ قرارا.

ويرد فهمنا لما ستكون عليه هذه العملية في الفقرة ٢٥، التي تقرر أن العملية ستجري على النحو المبين في خطط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للقيام بعملية مختلطة في دارفور التي يتضمنها تقرير الأمين العام الصادر في ٥ حزيران/يونيه (S/2007/307/Rev.1)، وسيصدر بها تكليف من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقد صدر بالفعل، ومن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وننظر الآن في مشروع معروض علينا بذلك ونحاول أن نزيده صلة بالفهم الذي كان لدينا طوال الوقت.

ومن المسائل التي ترتبط بكل من الزيارة إلى أديس أبابا وإلى الخرطوم أن ينظر المجلس بعد عودته في طلب إعداد جدول زمني مشترك لقيام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بنشر العملية المختلطة في دارفور. ولهذا الجدول الزمني أهمية لأننا نرى من المهم أن يعرف الجميع ما هو متوقع من حكومة السودان، وما هو متوقع من الاتحاد الأفريقي، وما هو متوقع من مجلس الأمن.

وانتقلت البعثة بعد ذلك إلى أكرا لمقابلة رئيس غانا الرئيس كوفور، وهو رئيس الاتحاد الأفريقي، ورغم أن ذلك كان عشية مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، فقد تمكن الرئيس كوفور من تخصيص قدر كبير من الوقت للاجتماع بفريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعقدنا اجتماع عمل حضره وزير خارجية غانا وناقشنا خلاله عددا من المسائل، منها الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، وكانت الدولتان الأخيرتان هما التاليتان في برنامج رحلتنا. وشجع الرئيس كوفور مجلس الأمن على متابعة هذه المسائل واعتماد قرار تحقيقا للسرعة في تيسير نشر عملية مختلطة في السودان، نظرا لأن الحالة بالغة الخطورة وتستدعي اهتماما عاجلا.

وعليه، يتعين علي أن أقول ختاما إن وفدي شرُف بالمشاركة في رئاسة هذه الرحلة، وأثق بأن أعضاء هذا المجلس، بل والأعضاء في أوساط الأمم المتحدة عموما، سيرون في هذا التقرير أننا حاولنا قدر استطاعتنا أن نتناول جميع المسائل المُلحّة ذات الأهمية للقارة الأفريقية. وحاولنا أيضا التماس الحلول والطرق لمعالجة تلك المسائل. وسيرى الأعضاء في التقرير بطبيعة الحال أن السودان لم يكن المسألة الوحيدة، بل تلقينا تقارير عن مسائل عاجلة أخرى في القارة الأفريقية، منها مسألة جيش الرب للمقاومة وقضايا أخرى ذات صلة.

أقدم هذا التقرير وأقول إننا، والرئيس المشارك لنا، نرى أننا وفينا بالولاية التي حددها هذا المجلس لنا في هذه البعثة، وكان شرفا لنا في الواقع أن نضطلع بها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير كومالو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة كارن بيرس، التي ستتكلم بالنيابة عن السفير جونز باري.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بشكري للسفير كومالو على إحاطته الإعلامية الشيقة للغاية. ويشرفني أن أتلو السفير كومالو في تقديم التقرير اليوم، وأن أتكلم بالنيابة عن السفير جونز باري، الذي كان رئيسا مشاركا للبعثة. ولعلي أستهل كلمتي بأن من البدايات الموفقة جدا أن نشهد خطاب الرئيس كوناري، وكذلك السيد دجينيت والسيد أدادا، أمام مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي.

وأفريقيا، كما قال السفير كومالو، قارة ذات أهمية شديدة لمجلس الأمن وللأمم المتحدة بصفة عامة. فنحو ٥٥ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يعملون في أفريقيا. وهي قارة يناقش هذا المجلس أمورها أكثر مما يناقش أي قارة أخرى. وهي منطقة حققت فيها الأمم المتحدة بعضا من أكثر إنجازاتها إثارة للإعجاب، ولكنها عانت فيها أيضا بعضا من أخطر نكساتها.

وفي ظل هذه الخلفية، تحاول الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما نرى الدخول في فترة من التنسيق والتعاون غير المسبوقين، ونحن نحاول معا معالجة صراعات من قبيل الصراع في دارفور والصومال. وفي هذا السياق قرر مجلس الأمن أن يقوم بزيارة أفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه وأن يعزز العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مسألتي السلام والأمن، كما قرر أن

يزور السودان وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ليناقش مشاركة الأمم المتحدة هناك.

وقد قال السفير كومالو فيما أعتقد معظم ما يلزم قوله. فقد كان هناك، ولم أكن أنا. لذا سألزم جانب الإيجاز الشديد في ملاحظاتي، وأكتفي بأن أقول إننا نؤيد بالطبع ما ذكره السفير كومالو عن قيمة القيام بهذه البعثة.

تناولت المناقشات في أديس أبابا مع لجنة الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن مجموعة واسعة ومتنوعة من المسائل. وقد أشار السفير كومالو إلى بعضها؛ ومن بين المسائل الأخرى التي تعرضنا لها بالمناقشة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وإريتريا وجزر القمر. ويدل عدد هذه المسائل في حد ذاته فيما أعتقد على مدى ما يمكن للأمم المتحدة ولأفريقيا أن تتعلم كل منهما من الأخرى، ولكنه يدل أيضا على مدى أهمية أن ننشئ آليات لتعميق التعاون إذا أردنا أن ننجح. ولإحراز بعض التقدم في تحقيق ذلك، اعتمد مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بيانا مشتركا صدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن. ويحدد هذا البيان خطوات عملية وصولا إلى تلك الغاية. وهي تشمل عقد الاجتماعات السنوية التي أشار إليها السفير كومالو، وتبادل الخبرات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن طرق العمل وتقديم الدعم لمواصلة تطوير هياكل السلام والأمن الأفريقية. كما يبسُط البيان الاتفاق بين المجلسين على دراسة إمكانية تمويل بعثة لحفظ السلام يضطلع بها الاتحاد الأفريقي أو يتولى مسؤوليتها. وسوف نريد بالطبع أن نولي مزيدا من النظر مع شركائنا لكيفية إحراز تقدم بشأن هذه النقاط الإجرائية المختلفة التي يتضمنها البيان.

ولعلي أضيف كلمة موجزة عن دارفور، التي أشار إليها بالفعل السفير كومالو، والاجتماع الذي حظينا بعقده مع رئيس غانا، الرئيس كوفور، والاجتماعات التي عقدتها بعثة المجلس في الخرطوم ذاتها. وكما قال السفير كومالو، فقد أخبر وزير الخارجية السوداني بعثة مجلس الأمن بالفعل أن حكومة السودان قبلت العملية المختلطة قبولا كاملا وبدون شروط، ونرى أن هذا التزام بالغ الأهمية. وأكد ذلك فيما بعد بالطبع الرئيس البشير، الذي حث على سرعة التنفيذ والاتفاق على تمويل الأمم المتحدة. ونحن متفقون معه بطبيعة الحال في ذلك. ونرجو أن يمثل هذا نقطة تحول في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. ومشروع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي نحن بصدده، والذي أسلفت الإشارة إليه، سوف يضيف إلى ذلك بتأييده اتفاق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة، ويثني على السودان لموافقته. ويتبع مشروع القرار النهج المتبع في التقرير المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الوارد في بيان أديس أبابا، فيسلط الضوء على الموقف السياسي والإنساني المتخذ لتسوية أزمة دارفور.

ونعلم جميعا، كما ذكرنا جميعا مرات كثيرة في هذا المجلس، أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في دارفور. لذلك نرى من الصواب أن يركز مشروع القرار الذي نقدمه الآن في التكليف بالعملية المختلطة وتنفيذها أيضا على العملية السياسية وعلى المسارات الإنسانية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تتوافر لدينا الثقة في احترام الالتزامات التي تقطعها جميع الأطراف، بما فيها المتمردون. وسنسترشد بذلك في النهج الذي نتخذه إزاء هذا القرار. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مع شركائنا، داخل مجلس الأمن وخارجه، لكيفية الانتقال بذلك إلى المرحلة التالية. وينبغي أن أخبر أعضاء المجلس أيضا بأننا على اتصال مع حكومة السودان، سواء في نيويورك أو في الخرطوم.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل الأخرى. اتفقت لجنة الاتحاد الأفريقي، ومجلس السلام والأمن التابع

للاتحاد ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضا في أديس أبابا على الحاجة الماسة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق المصالحة السياسية وضمان تقديم الإغاثة الإنسانية في الصومال.وقام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد وأعضاء مجلس الأمن بحثّ الأمم المتحدة على نشر بعثة لحفظ السلام في الصومال. وقد أطلع مجلس الأمن بدوره، مجلس السلام والأمن على نهجه تجاه النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا وجيش الرب للمقاومة، وأطلع مجلس السلام والأمن مجلس الأمن على جهود الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة السياسية في جزر القمر، لاسيما جزيرة انجوان.

ويحدونا الأمل في أن تمثل هذه النتائج وهذه البعثة بداية مرحلة جديدة لتعاون أوسع وأعمق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مناطق نتشاطر فيها مصالح ومسؤوليات متبادلة في مجال السلم والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفيرة بيرس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخي فوتو – برناليس.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): شددت البعثة في كوت ديفوار على دعم مجلس الأمن لاتفاق واغادوغو، الذي هو نتاج ملكية الأطراف لعملية السلام. وقد حثت البعثة محاوريها على ضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق، خاصة من خلال تحقيق الأهداف التي تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وفي هذا الصدد، شددت البعثة على ضرورة المتابعة الفعالة لتنفيذ اتفاق واغادوغو. وبالمثل، دعت الأطراف إلى الامتثال للجدول الزمني المحدد قدر الإمكان، ودعتها في الوقت نفسه إلى الحفاظ على سلامة العملية. وأعادت البعثة تأكيد التزامها الثابت بضمان نزاهة العملية الانتخابية في كوت ديفوار.

بالإضافة إلى ذلك، أعربت البعثة عن قلقها البالغ إزاء استمرار الأزمة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية في كوت ديفوار وشددت على ضرورة بذل الجهود في المجالات الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية ومجال حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء والمشردين وغيرهم من الجماعات المتضررة من الأزمة.

وفي ختام التقرير (S/2007/421) وضعت البعثة التوصيات التالية: أن يواصل مجلس الأمن دعم التنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو السياسي ولدور الميسر؛ وأن يتابع مجلس الأمن، مع المراعاة التامة لمشورة الميسر، تنفيذ التوصيات الأخيرة للأمين العام بشأن استكمال وتحسين ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل دعم تنفيذ اتفاق واغادوغو؛ وأن يعين الأمين العام ممثلا خاصا جديدا ورئيسا لعملية الأمم المتحدة؛ وأن يدرس مجلس الأمن بعناية طلب الرفع الجزئي لنظام حظر الأسلحة – وأن تقوم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، عند الضرورة، بدراسة هذا الأمر بعناية بغية الإسهام في عملية السلام والتنفيذ السلمي لاتفاق واغادوغو.

وباعتماد مشروع قرار هذا الصباح، يكون مجلس الأمن قد عالج أولى التوصيتين. وما يظل معلقا هو تعيين ممثل خاص جديد واحتمال النظر في الرفع الجزئي للحظر.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير فوتو – برناليس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جان – مارك دلا سابليير.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كان لي في ٢٦ حزيران/يونيه شرف إطلاع أعضاء مجلس الأمن

على نتائج زيارتنا إلى كينشاسا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.5706). الزيارة كانت مفيدة جدا. وكانت المرة الثامنة التي يتوجه فيها أعضاء مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمرة الأولى التي يفعلون فيها ذلك في السياق الجديد الناجم عن أول انتخابات ديمقراطية تُجرى في البلد منذ ٤٠ عاما والناجم عن تولي الرئيس كابيلا منصبه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. لقد تم تعيين رئيس للوزراء في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وتم تشكيل حكومة ائتلافية في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وقدمت تلك الحكومة برنامجا إلى الجمعية الوطنية في ٢٢ شباط/فبراير. ومن الواضح أن هذا السياق الجديد يقتضي إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية، وبتلك الروح قامت البعثة بزيارة كينشاسا.

التقرير (S/2007/421) يسرد أحداث الزيارة بالتفصيل ثم يحدد النتائج التي توصل إليها أعضاء المجلس. وأود أن أتطرق بإيجاز شديد إلى التوصيات الخمس الواردة في التقرير.

لقد أوصت البعثة بأن تسعى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حل للأزمة في منطقتي كيفو من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. كما أكدت البعثة ضرورة إنهاء تجربة المزج في شمال كيفو والاستعاضة عنها بعملية حقيقية لإعادة إدماج وتدريب المقاتلين السابقين، بما يتفق مع مبادئ الإدماج في القوات المسلحة الكونغولية. بالإضافة إلى ذلك، أوصت البعثة بأن تواصل حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا السعي إلى تحسين علاقاتهما الدبلوماسية. هاتان التوصيتان تتصدران القائمة، وهو ما يبين الأهمية التي يوليها أعضاء البعثة لحل مسألة كيفو.

التوصية الثالثة هي أن تقوم السلطات الكونغولية بإجراء إصلاح لقطاع الأمن باعتباره مسألة ذات أولوية، وذلك من أجل توطيد منجزات إصلاح الشرطة واستكمال دمج جميع وحدات الجيش، مع استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا. وتتعلق التوصية الرابعة بالشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فالبعثة توصي بأن ينظموا وينسقوا دعمهم لإصلاح قطاع الأمن من أجل رفع كفاءته إلى الحد الأقصى. وأخيرا، توصي البعثة بأن تقوم السلطات الكونغولية وشركاؤها الدوليون الرئيسيون بتنظيم أنفسهم حتى يتسنى استمرار الحوار السياسي. هذه هي التوصيات التي نقدمها.

قبل الختام، أود أن أقول مرة أخرى إننا ممتنون للترحيب الذي قوبلنا به في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الرئيس كابيلا وسائر السلطات الأخرى والشعب الكونغولي. إنهم يعلمون أن الأمم المتحدة ستظل دائما تقف معهم في تصديهم للتحديات التي ما زال يتعين عليهم مواجهتها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير دلا سابليير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في تقديم تعليقات فيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها من فورنا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفراء جونز باري وكومالو وفوتو - برناليس ودلا سابليير على قيادتهم للبعثة الموفدة إلى مختلف البلدان التي زارتها. ويثني وفد بلدي عليهم لأدوارهم الفعالة، والتي ساهمت إلى حد كبير في نجاح البعثة. كما نعرب عن تقديرنا لما أغدقت به السلطات في مختلف العواصم التي زرناها على وفدنا من مجاملات وكرم ضيافة. وتسعدنا التعليقات الإيجابية

التي أدلت بها عدة وفود عن الاستقبال الحار من الرئيس كوفور وحكومة وشعب غانا خلال بعثتنا إلى أكرا.

وتبادل الآراء الذي جرى في أديس أبابا، من بين أمور أخرى، قد مكّن مجلس الأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي من توضيح سبل تعزيز العلاقة بينهما في صون السلم والأمن في أفريقيا. كما أنه أتاح لمجلس أمن الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرصة لمناقشة كيفية تحقيق التعاون الوثيق بينهما لبلوغ الأهداف المشتركة للسلم والأمن في أفريقيا.

ويرى وفدي أن أي اقتراحات للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالبلدان الخارجة من الصراعات ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع فضلا عن عنصري السلام والأمن المتعلقين بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكلاهما يؤكدان، ضمن أمور أخرى، على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع بغية وقاية البلدان الخارجة من الصراع من معاناة الانزلاق إلى الفوضى.

ونود أن نشدد على أهمية استخدام الزخم الذي أحدثته زيارة المجلس إلى الخرطوم بغية التعجيل بإحراز تقدم بشأن عملية السلام وحفظ السلام وعلى جبهة تقديم المساعدة الإنسانية. وموافقة حكومة السودان على تنفيذ إطار أديس أبابا بدون شروط توفر لمجلس الأمن وللاتحاد الأفريقي فرصة لتسوية الصراع في دار فور ولإنهاء معاناة سكان تلك المنطقة. ويحدونا الأمل في أن يظهر مجلس الأمن وحدته بشأن هذه المسألة وأن يتخذ قريبا قرارا يأذن بالعملية المختلطة لحفظ السلام، التي ستفضي إلى التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة.

ونسلم بأن التنفيذ الكامل لمجموعة عناصر الدعم الثقيل الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ونشر كتيبتين إضافيتين تابعتين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يشكلان أساسا لازما لإنشاء العملية المختلطة.

ومع أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أذن بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية دعم جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق الاستقرار في الصومال وتيسير الحوار والمصالحة ودعم التنمية، فإن من الواضح أن المطلوب توفير المزيد من الموارد لضمان اضطلاع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعملية أكثر فعالية وقدرة على الاضطلاع الفعال بعملية حفظ السلام. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إيجاد تلك الموارد.

وخلال البعثة الموفدة إلى أبيدجان، أثارت إعجابنا التأكيدات التي قدمها القادة الايفواريون فيما يتعلق بالتزامهم المستمر بعملية السلام. ولكن المحاولة التي جرت مؤخرا لاغتيال رئيس الوزراء سورو، وأدت إلى مقتل بعض المدنيين الأبرياء، وهي محاولة تدينها غانا بقوة، تظهر أن الحالة الأمنية ما زالت هشة. ويحدونا الأمل في أن يقدم مرتكبو الجريمة إلى العدالة إذ أن من الأهمية بمكان وقف تلك المساعي الرامية إلى تعطيل عملية السلام.

إن وفدي يشعر بالتشجيع حيال التقدم الذي أحرزته الأطراف حتى الآن في تنفيذ اتفاق واغادوغو. وبالرغم من ذلك، ونظرا لقائمة المواعيد النهائية التي لم يتم الوفاء بها والمهام المتبقية التي لم تستكمل بعد، علينا ألا نستهين بالعقبات والتحديات التي يتعين التغلب عليها في توطيد عملية السلام، بحيث نكفل التمكن من تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في وقت مبكر من العام المقبل.

ولذلك السبب نرى أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن صباح هذا اليوم بتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار ومناشدة جميع الأطراف المعنية مضاعفة جهودها يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ولا بد أن يسانده عمل مستمر والتزام من جانب المجتمع الدولي، بغية ضمان أن يصبح التقدم، الذي ظل مختلطا حتى الآن، لا رجعة فيه فعلا.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن غانا ستواصل تقديم دعمها الثابت لجهود الميسر، الرئيس بليز كومباري.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر زملاءنا ممثلي المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وبيرو وفرنسا على إحاطاتهم الإعلامية وأن أهنئهم بالخبرة الكبيرة التي أبدوها في قيادة هذه الزيارة الهامة التي قام بها المجلس إلى أفريقيا.

إن بلدي، الذي، كما يعلم المجلس، يولي أهمية خاصة للقارة الأفريقية، يرحب بحقيقة أن هذه البعثة تم الاضطلاع بها خلال الشهر الذي تولينا فيه رئاسة المجلس.

ويعكس البيان الذي تم اعتماده بصورة مشتركة في حزيران/يونيه الماضي من جانب هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا رغبة بلجيكا في أن ترى العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وقد أصبحت محددة بشكل أفضل وقائمة على أساس التنسيق والتعاون والاتساق.

إن بلجيكا ترحب ترحيبا كبيرا بتبادل الآراء الذي جرى بين هاتين المنظمتين بشأن مسائل مثل السودان والصومال وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما ترحب بلجيكا بحقيقة أنه، خلال زيارة المجلس إلى السودان، أكدت الحكومة السودانية مجددا على التزامها القاطع بنشر العملية المختلطة. وترى بلجيكا أنه لا بد الآن من بذل الجهود لضمان تنفيذ هذا الاتفاق بدون تأخير.

وبالموافقة على نشر العملية، علينا أن نكفل الاحترام الدقيق لوحدة القيادة والتحكم.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت زيارة مجلس الأمن في سياق جديد، حيث تتصدى السلطات المنتخبة ديمقراطيا بقوة للتحديات التي يواجهها البلد. وضمن هذه التحديات، علينا أن ندرج الحالة المزعجة للغاية في شرق البلد، وهي مسألة أشار إليها جميع محاورينا ولكن أيضا، وبعبارات أعم، الظروف الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة المستمرة، حيث ينتظر السكان بفارغ الصبر فوائد السلام.

وتتطلب هذه الهشاشة الاهتمام المستمر من المجتمع الدولي والاهتمام المستمر لمجلسنا فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ظهر بوضوح أن الانتخابات لم تؤد إلى تسوية جميع المشاكل. وينبغي أن ننظر في السبل التي يتمكن بها مجلسنا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الإسهام في توطيد الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الشراكة ومن خلال الحوار مع السلطات الجديدة.

إن ممارسة تحديد المعايير التي تم إرساؤها في القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧) تتيح لنا فرصة فريدة لنحدد بشكل أفضل أهداف عملنا خلال هذه المرحلة فيما بعد الانتخابات، ومن شأنها تمكيننا من المواءمة بشكل أفضل بين الوسائل المتاحة والأهداف المنشودة. وسيتطلب تحقيق السلام والاستقرار في الشرق اتخاذ نهج ابتكاري لا بد فيه من المراعاة الكاملة للبعد الإقليمي.

وبغية اختتام بياني والتطرق بإيجاز لكوت ديفوار، فإن البعثة الموفدة إلى كوت ديفوار مكّنت المجلس من الاستماع إلى الأطراف وإلى الميسر في السياق الجديد الذي حددته اتفاقات واغادوغو. ولاحظنا بسرور أن هناك مزاجا جديدا سائدا في كوت ديفوار وان أغلبية المحاورين اعتبروا أن

من غير المرجح عودة أعمال القتال-بالرغم من أن العملية ما زالت هشة، على النحو الذي أظهرته المحاولة التي جرت مؤخرا لاغتيال رئيس الوزراء. كما لاحظت البعثة أن القوى السياسية الإيفوارية بأسرها تريد من الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور أساسي في دعم عملية السلام. وبالرغم من جميع هذه التطورات الإيجابية، فإن وفدي يلاحظ أيضا أن هناك تأخيرا شديدا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق واغادوغو. وما زال معظم العمل لم يتم انجازه فيما يتعلق بتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة وشفافة، ووفدي يناشد جميع الأطراف المعنية بالأزمة الإيفوراية تنفيذ أحكام الاتفاق بدون تأخير.

الرئيس (الصين) (تكلم بالصينية): هل هناك أي أعضاء آخرين في المجلس يرغبون في الإدلاء ببيانات؟ إذا لم يكن هناك أي عضو يرغب في الكلام، سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن الصين تقدر تقديرا كبيرا الدور الهام الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي خلال الأعوام الأخيرة. إذ قدم الاتحاد الأفريقي، من خلال القيام بأعمال الوساطة في الصراعات في أفريقيا بنشر عمليات حفظ السلام في النقاط الساخنة في أفريقيا، إسهامات هامة في تخفيف حدة التوترات الإقليمية وتسوية الصراعات الإقليمية.

وفي الوقت الحاضر، يواجه الاتحاد الأفريقي صعوبات كثيرة في عمليتيه لحفظ السلام في السودان والصومال وهو بحاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل توطيد شراكتها مع الاتحاد الأفريقي في ميدان عمليات حفظ السلام وتنفيذ التعاون الطويل الأجل مع الاتحاد الأفريقي بمساعدته في مجالات التكنولوجيا والتمويل والسوقيات والتدريب. وتؤيد الصين الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز الاتصال والتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، وتتطلع إلى تلقي مقترحات عملية من الأمين العام في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة السودان، تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة الحكومة السودانية إلى دعوة بعثة مجلس الأمن، وقبولها الكامل وغير المشروط بالخطة المختلطة. وما زالت توجد صعوبات وتحديات كثيرة فيما يتعلق بالمرحلة التالية من نشر عمليات حفظ السلام في دارفور. ويقتضي التنفيذ الكامل للخطة تعاونا وتنسيقا ما بين المجتمع الدولي والسودان. وينبغي أن تبدأ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدراسة المسائل الكثيرة ذات الأولوية الموجودة، كالمسائل المتعلقة بالولاية وتمويل القوات والمعدات واللوجستيات.

ويجري مجلس الأمن في الوقت الحالي مشاورات حول مشروع قرار بشأن ولاية العملية المختلطة. وينبغي أن يركز مشروع القرار على الولاية وعلى التمويل باعتبارهما أولويتان للعملية المختلطة، ليتجلى فيه توافق آراء المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة والتعاون القائم فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، فضلا عن الزخم الإيجابي الراهن. وينبغي أن يسهم مشروع القرار في الحفاظ على هذا الزخم مع تجنب المسائل غير ذات الصلة التي من شأنها أن تثير مجادلات جديدة وتسبب تأخيرا في نشر العملية.

ولا يتطلب الحل الشامل والدائم لمسألة دارفور إحراز تقدم مطرد في نشر عمليات حفظ السلام فحسب، بل يدعو أيضا للتعجيل بالعملية السياسية وإيلاء الأهمية الواجبة للتنمية وإعادة الإعمار في دارفور من أجل استئصال الأسباب الجذرية للصراع. والعملية السياسية في الوقت الحالي متخلفة عن نشر عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن خطوات عملية لدفع هذه العملية قدما للأمام. وقد دعا الأمين العام بان كي-مون المجتمع الدولي

مرارا إلى التركيز على التنمية طويلة الأجل في دارفور من أجل استئصال الأسباب الجذرية للأزمة. وهذا يدل على أن فهم المجتمع الدولي لمسألة دارفور يزداد عمقا، وهي جديرة باهتمام جميع الأطراف.

ويساور الصين قلق إزاء التطورات في كوت ديفوار. وخلال بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار في الشهر الماضي، أكدت جميع الأطراف مجددا التزامها بعملية السلام. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها في هذا الصدد. فلا تزال عملية السلام في كوت ديفوار بالطبع محفوفة بالتحديات. وتتمثل أعلى الأولويات في الوقت الحالي في توطيد توافق الآراء فيما بين جميع الأطراف وتحسين الثقة المتبادلة وتنفيذ الالتزامات واتفاق واغادوغو، وذلك بهدف تهيئة الأوضاع لإجراء الانتخابات العامة.

وفي الظروف الراهنة، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والتعاون بينها وبين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لمساعيهما الحميدة على الصعيد الإقليمي.

واستمرار وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هام للمحافظة على الاستقرار على أرض الواقع. وتعرب الصين عن تأييدها لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار حسب الاقتضاء، وهي على استعداد للانضمام إلى جميع الأطراف الأخرى فيما تبذله من جهود لاستعادة السلام والاستقرار بشكل كامل في كوت ديفوار في وقت قريب.

وتهنئ الصين جمهورية الكونغو الديمقراطية على التقدم الهام الذي أحرزته في عملية السلام الخاصة بها. والأولوية العليا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن هي لصون استقرارها وأمنها ولتحقيق التنمية الاقتصادية بأسرع ما يمكن. وفيما يتعلق بالصعوبات والتحديات في المجالين السياسي والأمني، تثق الصين بأن جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تضع مصلحة البلد الشاملة فوق جميع الأشياء الأخرى وتسوي خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور.

ولا تزال الحالة الأمنية هشة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرجو خلال الإسراع بالإصلاحات في القطاع الأمني أن تولي الحكومة اهتمامها أيضا للتنمية الاقتصادية وإيجاد مزيد من الوظائف وتحسين رفاه الشعب، حتى يتسنى بالفعل نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

وبالنظر إلى أن بعض الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل عبر خط الحدود، نرجو أن تعمل البلدان المعنية في المنطقة في إطار ميثاق السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وأن تعزز الاتصال وتبني الثقة المتبادلة فيما بينها وتشارك معا في التماس حل للمسألة عن طريق الحوار.

وسوف تتوقف عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاهتمام المستمر من جانب المجتمع الدولي. وسوف تنضم الصين إلى سائر المجتمع الدولي في مواصلة تقديم كل ما يمكن من الدعم لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار.

السيد بيلي – نياغري (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): طلب إليّ الممثل الدائم لكوت ديفوار، الذي لم يتمكن من الحضور اليوم، أن أتلو البيان التالي على مجلس الأمن.

"يثني وفدي عليكم يا سيدي الرئيس ويشكركم على عقدكم هذه الجلسة عن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (S/2007/421). واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن عميق امتناني لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

"ويرى وفدي أن البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى أفريقيا لتقييم الحالة على أرض الواقع كانت مصدرا للارتياح الشديد وضمانا للنجاح في تنفيذ قرارات مجلس الأمن على حد سواء. وسوف تسهم البعثات من هذا القبيل في إجراء مجلس الأمن تقييما واقعيا للمشاكل في أفريقيا، ولذا من شأنها أن تساعد المجلس على إيجاد حلول متسقة وتدريجية مخصصة لتسوية كل من الأزمات في القارة.

"وفي هذا الصدد، أعربت السلطات الإيفوارية، وفي صدارتها الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء غيوم سورو، عن تقديرها البالغ لبعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار، التي زارتها يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويغتنم وفدي بالتالي هذه الفرصة لكي يشجع الأمين العام على مواصلة بذل جهوده على هذا النحو الإيجابي، ولكي يؤكد له تقدير بلدي العميق لوجوده على رأس الأمم المتحدة. كما يغتنم الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمم المتحدة للجهود التي تبذلها في كوت ديفوار، ولجنوب أفريقيا على وساطتها السابقة، ولبوركينا فاسو على دورها الحالي في عملية السلام.

"وقد تطورت الحالة في كوت ديفوار تطورا ملحوظا منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو، في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي كان نتيجة لمفاوضات مباشرة مع القوات الجديدة بمبادرة من الرئيس غباغبو. ويسر وفدي أن ينوه بأن التقرير الممتاز المعروض على المجلس اليوم، فيما يتعلق بكوت ديفوار، يقدم استعراضا للتطورات العملية في عملية السلام، ويتضمن توصيات لسلامة تنفيذ اتفاق واغادوغو. وفي ذلك حافز إضافي للأطراف المتحاربة السابقة، التي التزمت بمطلق حريتها بالتصدي للأسباب الكامنة وراء الصراع في كوت ديفوار. وتشمل هذه الأسباب، في جملة أمور، مسألة تحديد المجتمع السكاني المعني ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك المليشيات المسلحة، وتفكيك منطقة الثقة، واستعادة سلطة الدولة وبسط إدارتها على جميع أرجاء البلاد، بهدف تنظيم وإجراء انتخابات وطنية.

"كما أود أن أشير أمام مجلس الأمن إلى أن حكومة كوت ديفوار تسعى لتحقيق النجاح في تنفيذ عملية السلام. وفي هذا الصدد، أحاطت حكومة كوت ديفوار علما وأبدت اهتمامها بمختلف الآراء والمقترحات التي أبدتها بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار.

"فيما يتعلق بشواغل البعثة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وفيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية – خاصة مشكلة رتب المقاتلين السابقين وحصصهم — يعمل فريق المفاوضين، الذي يشرفني أن أكون جزءا منه، بمعلومات استخبارية جيدة جدا، بمساعدة الميسر البوركيني، من أجل تقديم مقترحات محددة إلى الموقعين الرئيسيين على الاتفاق. وهذا يعني أنه رغم التأخير في مجالات معينة من الاتفاق وحادثة ٢٩ حزيران/يونيه في بواكي، أثبتت الأطراف المختلفة بوضوح، في إعلانها وفي مجلس الوزراء في

١٥ تمـوز/يوليـه ٢٠٠٧، التزامهـا بمواصـلة عمليـة السلام.

"وتعبر الحقائق على أرض الواقع عن هذا الالتزام فيما يتعلق بترع أسلحه قوات الدفاع الذاتي، ونـزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلاد، وعقد جلسات متنقلة للمحاكم، وتحديد هوية الناخبين. ونلاحظ على سبيل المثال، في جملة أمور، أنه تم تعيين قضاة في بواكي بعد ساعات من الهجوم على طائرة رئيس الوزراء وتم تنصيب قادة للشرطة. عموما، تتقدم عملية السلام بشكل طبيعي ووفقا لجميع نقاط اتفاق واغادوغو.

"وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والسياسية، قام الرئيس غباغبو بإنشاء خدمة مدنية، إيمانا منه بأن الأزمة الإيفوارية نابعة أساسا من أزمة اقتصادية تتسم بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. وفي إطار ذلك البرنامج، يستفيد المقاتلون السابقون وأفراد الميليشيات من التدريب. بعبارة أخرى، وكما قال رئيس الجمهورية نفسه، لقد انتهت الحرب بالفعل. ولا أحد يريد حروبا أخرى. وفي جميع أنحاء كوت ديفوار، تتزايد المظاهرات المؤيدة للسلام بين الإيفواريين من جميع الأطراف. ويشارك المجتمع الدولي الكبير في كوت ديفوار في جميع جهود المصالحة.

"باختصار، السلام لا تصنعه الأطراف الرئيسية وحدها، ولكن تصنعه أيضا الغالبية العظمى من الناس الذين يعيشون في البلد. وهذا يفسر المناخ الاجتماعي السياسي الهادئ الذي نراه في الوقت الحاضر. وللحفاظ على هذا المناخ الاجتماعي السياسي السلمي السائد حاليا في كوت ديفوار وزيادة فعالية مكافحة انعدام الأمن، سعت الحكومة إلى الحصول على الاستثناء من حظر الأسلحة حتى تجهز الشرطة الوطنية.

"لقد التقت بعثة مجلس الأمن مع أعلى السلطات الإيفوارية ووزير خارجية بوركينا فاسو، السيد جبريل باسولي، بصفته ممثلا لرئيس بوركينا فاسو، بليس كومباوري، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وميسر الحوار السياسي بين الأطراف الإيفوارية. كما التقت البعثة مع القادة الرئيسيين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقائد الفرنسي للقوة التي تدعم عملية الأمم المتحدة. وبذلك تمكنت بعثة المجلس من تكوين فكرة عامة عن الحالة في كوت ديفوار.

"لذلك يعرب وفد بلدي عن تأييده الكامل لتوصيات البعثة. وهي تشمل دعم المجلس للتنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو ولجهود الميسر. وينبغي للمجلس أن يأخذ بالاعتبار التوصيات الأخيرة للأمين العام فيما يتعلق بولاية العملية، ودعم الأمم المتحدة للعملية التي تتم بموجب اتفاق واغادوغو، وتعيين ممثل خاص جديد ورئيس لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والدراسة الدقيقة لطلب الرفع الجزئي لنظام حظر الأسلحة من أجل الإسهام في عملية السلام، مع مراعاة التنفيذ السلمي لاتفاق واغادوغو".

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم،

سيدي الرئيس ، تهنئة حارة باسم وفد بلدي بالطريقة الفعالة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الحالي. وأود أن أشكركم على وجه الخصوص لاتخاذكم زمام مبادرة تنظيم هذه المناقشة بشأن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا، والتي تمت في الفترة بين ١٤ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. لقد أخذت تلك البعثة المجلس إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا وأبيدجان وكينشاسا من أجل إجراء تبادل لوجهات النظر مع القادة الأفارقة حول أفضل السبل لتعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن في أفريقيا.

ويرى وفدي أن هذه الاتصالات المنتظمة من شأنها تمكين المجلس من المشاركة بفعالية في المناقشات المتعلقة بالآليات اللازمة لإنشاء صلات أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب الصراعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وكذلك فيما يتعلق بالوسائل اللازمة لدعم بناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويأمل وفدي أيضا في أن يواصل المجلس التزامه بالعمل مع الاتحاد الأفريقي نحو إنشاء شراكة أكثر تلاحما تنفذ من خلالها الجهود المبذولة لصون السلم والأمن في إطار علاقة أكثر طابعا رسميا بين هاتين المنظمتين تتيح تشاطر أفضل الممارسات والتحليلات الإستراتيجية.

ويود وفدي أن يشكر أعضاء المجلس على عملهم خلال بعثتهم إلى أفريقيا، ولاسيما الممثل الدائم لفرنسا على إسهامه القيم في البعثة، التي زارت بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتقديم الدعم التكميلي لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة بلدي على استعادة السلام الدائم وضمان تحقيق المصالحة الوطنية.

وبعثة مجلس الأمن التي أتت بعد زيارة الأمين العام إلى بلدي، كانت البعثة الثامنة التي أوفدت بعد الشروع في العملية الانتقالية التي، بالرغم من وقوع بعض الحوادث على الطريق، اتخذت الآن خطوات كبيرة، وخاصة تنظيم الانتخابات وإنشاء المؤسسات الديمقراطية. واستطاع أعضاء مجلس الأمن استغلال تلك الفرصة لتقييم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية الجديدة لإنعاش البلد. وأتيحت لهم أيضا الفرصة لتكوين فكرة عن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن الرامي إلى ترسيخ نتائج إصلاح الشرطة وإلى تحقيق اندماج وحدات الجيش، مع إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن وفدي يشاطر المجلس ما أعرب عنه من شواغل بشأن استمرار العنف في منطقتي كيفو، وخاصة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها خصوصا الميليشيا والجماعات المسلحة الأجنبية الأخرى. ومن الأهمية بمكان التشديد على أن الحالة في ذلك الجزء من البلد لن تحل بطريقة بناءة إلا من خلال التعاون مع البلدان المجاورة. ولذلك يود وفدي أن يشير إلى الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر الآتية من البلدان المجاورة، والتي دخل معظمها جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون قيود، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٦٩٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بشأن حظر توريد الأسلحة. وتلك الأسلحة هي التي تستخدمها الميليشيا والجماعات المسلحة الأخرى لارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلد.

وبالنظر إلى كبر حجم أعمال العنف تلك، وخاصة العنف الجنسي، تدرك مؤسساتنا الوطنية ضرورة منع هذه الانتهاكات وتوقيع العقوبة القاسية على مرتكبيها، وخاصة أعمال العنف الجنسي، وضمان توفير الرعاية للضحايا، الذين وقع الاعتداء على سلامتهم الجسدية والمعنوية. ولذلك اعتمد

البرلمان القانون المتعلق بالعنف الجنسي وصادق عليه رئيس الجمهورية في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

وأود أن اختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على أن من الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الأمن على تعزيز الاتحاد الأفريقي، وخاصة من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية وكفاءة في حل الصراعات الدائرة في القارة الأفريقية. وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدورها، تؤيد توصيات مجلس الأمن ولن تدخر جهدا لاستعادة السلم الدائم وضمان تحقيق المصالحة وسط جميع السكان والقيام بالعمل اللازم للتعمير.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأفريقي.

السيدة راتسيفاندريهامانانا (تكلمت بالفرنسية): بداية، أشكركم، سيدي، على دعوتنا إلى هذه الجلسة لاستعراض تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا، التي نرحب بها ترحيباً حاراً. كما نثني على جميع أعضاء مجلس الأمن الذين تولوا قيادة هذه البعثة أو شاركوا فيها.

لقد طلب مني السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن أعرب لكم عن خالص تقديره لكم على التعاون المثمر مع مجلس الأمن مؤخراً وأثناء زيارة بعثته إلى أديس أبابا. ونرحب أيضاً بالتوصيات الهامة الواردة في التقرير وفي البلاغ المشترك الصادر بعد اجتماع مجلس الأمن مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن هذه البعثة إلى أفريقيا تشهد بالدرجة الأولى على استعداد مجلس الأمن للوفاء بالتزاماته. وإذ نذكر بأن ٢٩ بعثة لمجلس الأمن من إجمالي ٤٩ بعثة من هذه النوعية منذ عام ١٩٦٠ كانت أفريقيا هي وجهتها، فنحن مقتنعون بأنها ستبعث على طمأنة شعوبنا وحكوماتنا إلى الدور الأساسي لمجلس الأمن والتزامه بضمان السلم والأمن الدوليين.

وهذه المبادرة تدلل أيضا على حرص مجلس الأمن على الاستماع إلى أفريقيا، وعلى الاهتمام بما يحدث على أرض الواقع، وبالعمل كفريق متحد، مع إيلاء الأولوية للحوار. وهذا سيساعد على زيادة ثقة واحترام المجتمع الدولي قاطبة لمجلس الأمن.

وهذه البعثة علامة مؤكدة أيضاً في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في البلدان المعنية. والإجراءات المتضافرة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تلك البلدان قد اتسمت باتباع نُهُج إبداعية وابتكارات لا مثيل لها، ومرونة في العمل، وقبل كل ذلك تعبئة المجتمع الدولي. وهذا سيساعد في إرساء أساس جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

أما فيما يتعلق بالتعاون، فقد تعزز مرة أخرى بحضور الأمم المتحدة، ممثلة في شخص أشا-روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، لاجتماع القمة التاسع للاتحاد الأفريقي المعقود في أكرا. والقرارات الرئيسية المتخذة هناك تبين تقارب الرؤى والنهج بين المنظمتين فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين، لاسيما في أفريقيا.

وقرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات تعبر بوضوح عن توصيات البعثة وتبرز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي تعزز مرة أخرى من خلال الاجتماع غير الرسمي للمجلس مع رئيس المفوضية في ١٣ تموز/يوليه، والذي أعقبه اجتماعه مع الأمين العام بان كي - مون.

وأود أن أُذكِّر، في جملة أمور، بأن رئيس المفوضية قد حث مجلس الأمن على أن يبادر باتخاذ قرار يأذن بنشر العملية المختلطة في دارفور وتمويلها من خلال الأنصبة المقررة

للأمــم المتحــدة. كمــا اعتــرف بريــادة الأمــم المتحــدة في مجال السلم والأمن الدوليين. ولكن، على الاتحاد الأفريقي أن يتحمل مسؤولياته عن صون السلام في أفريقيا. وأكد الرئيس على ضرورة الحفاظ على الثقة المتزايدة لحكومة السودان، وهو ما لا يعني التغاضي أو إصدار شيكات على بياض.

وقد أقر رئيس المفوضية بأهمية وحدة القيادة والسيطرة في العملية المختلطة. ولكن، لا بد أن تحتفظ العملية بطابعها الأفريقي، وتحقيقاً لذلك، لا بد من بذل جهود إضافية لزيادة الوعي بين البلدان الأفريقية المساهمة بقوات. ودعا المنظمتين إلى العمل معاً من أجل توطيد الحوار السياسي ودعم جهود المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يتم التنسيق والتناغم بين كل المبادرات تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد رحب رئيس المفوضية بعقد اجتماع مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر.

أما بالنسبة للصومال، فقد ركز رئيس المفوضية على ضرورة اكتمال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبة العسكرية في الصومال ريثما يتم نشر سريع لعملية للأمم المتحدة للاضطلاع بمهامها.

وكل هذا يوفر دروساً يستفاد منها في تحسين فعالية إدارة الصراع في أفريقيا. ونحن نؤيد تماماً التوصيات الواردة في تقرير مجلس الأمن ونشدد على الحاجة إلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الصكوك الدولية المختلفة، وخاصة برنامج السنوات العشر للأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ونؤكد أيضاً على الضرورة الملحة لدعم الاتحاد الأفريقي في إنشاء هيكله للسلم والأمن، يشمل نظاماً للإنذار المبكر على مستوى القارة، وفريقاً من الحكماء، والقوة الأفريقية التي ما زال يتعين إنشاءها، مما سيعزز الاستجابة الإقليمية السريعة للصراع.

ونشدد أيضاً على ضرورة تنسيق المبادرات تجنباً لازدواج العمل. والشراكة بين المنظمتين يجب أن تكون متماسكة، مما يتطلب تحقيق التناغم بين إجراءات صنع القرارات، والتحليل الاستراتيجي المشترك وتبادل المعلومات بشكل منهجي.

أخيراً، نرحب بصورة خاصة بقرار عقد اجتماع سنوي مشترك لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.و ندعم كذلك السعي إلى حلول دائمة لمسألة تمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا التي يكلف الاتحاد الأفريقي بها نيابة عن المجتمع الدولي.

وختاماً، نكرر التهنئة لأعضاء مجلس الأمن على مهمتهم الناجحة في أفريقيا. إن الزخم الذي حققته البعثة والالتزام المحمود من جانب المجلس يطمئننا ويشجعنا على توطيد الشراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سعياً إلى السلام الدائم في أفريقيا. وأخيراً، نعتقد أنه يمكن النظر في قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ببعثات مشتركة. وبعثة الاتحاد الأفريقي في نيويورك يسعدها أن تشارك في بعثات من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.